● أخبار قصيرة

خطة وزارة الجهاد الزراعي هي تعزيز مزارع الثروة الحيوانية الصغيرة والتقليدية

صرح وزير الجهاد الزراعي: إن تعزيز قطاع تربية الماشية الصغيرة والتقليدية هو أحد خططنا، ونحن نسعى بجدية لتحسين جودة الثروة الحيوانية.
وقال غلام رضا نوري قزلجه، الثلاثاء، في الجلسة العامة لمجلس الشورى الإسلامي: تُعدّ تربية الماشية التقليدية من المواضيع المهمة وأسسًا مهمة للاستقلال والاكتفاء الذاتي في قطاع تربية الماشية؛ لكن للأسف، تم إهمال تربية الماشية التقليدية والريفية، كما يتضح من استيراد حوالي ٢٠٪ من احتياجات البلاد من اللحوم. وصرح نوري قزلجه قائلاً: إن تعزيز قطاع تربية الماشية الصغيرة والتقليدية من خطط وزارتنا. وأضاف: لا يمكن الفصل بين الزراعة والتنمية الريفية، لذا فإن أنشطة تربية الماشية في القرى لا تتطلب ترخيصًا، وإذا رغب مربو الماشية في الحصول على ترخيص، فيمكنهم الحصول عليه من النظام الهندسي والزراعي. وتابع وزير الجهاد الزراعي: يتم توزيع حوالي ١/٥ طن من النخالة سنويًا على مربي الماشية التقليديين بسعر مدعوم. كما يتم توزيع الشعير المدعوم بين مزارع الماشية التقليدية والريفية، نظرًا لتجربة الجفاف في السنوات الأخيرة.

أحدث تفاصيل مشروع سكة حديد رشت-آستارا

صرح نائب وزير الطرق لشؤون بناء وتطوير سكك الحديد والموانئ والمطارات: يُعدّ خط سكة حديد رشت-آستارا الحلقة المفقودة الأخيرة في ممر الشمال-الجنوب في قطاع سكك الحديد.
وأضاف عباس خطيبي انفرادي، الثلاثاء، في مقابلة صحفية: سيُكمل هذا المشروع، الذي يبلغ طوله ١٦٢ كيلومترًا، في حال تم بناؤه وتشغيله، ممر الشمال-الجنوب داخل بلدنا، وهو الجزء المتعلق ببلدنا. وتابع: من القضايا الأساسية والمهمة التي أثيرت في بناء هذا المشروع والتي تُتابع حاليًا مسألة استملاك الأراضي. تُعد هذه الـ١٦٢ كيلومترًا قضية بالغة الأهمية لوقوعها في أراض زراعية عالية الجودة. وقال خطيبي انفرادي: حتى الآن، وبفضل دعم الحكومة وهيئة التخطيط والموازنة، وتأكيدات المسؤول الرفيع المستوى في وزارة الطرق والتنمية الحضرية، تم تأمين حوالي ٤٥ كيلومترًا من هذا المسار.

مستوى إنتاج الطاقة المتجددة سيصل إلى ٧٠٠٠ ميغاواط

أعلن نائب وزير الطاقة رئيس منظمة الطاقة المتجددة أن قدرة محطات الطاقة المتجددة تبلغ ٢٠٥٠ ميغاواطاً.
وقال محسن طرزطلب: من هذه المحطات ١٣٠٠ ميغاواط طاقة شمسية، و٤٠٠ ميغاواط طاقة رياح، و٣٠٠ ميغاواط طاقة كهرومائية، والباقي من الطاقات المتجددة الأخرى.
وأضاف: نأمل بحلول نهاية سبتمبر، بالإضافة إلى الطاقة الحالية، سيكون هناك أكثر من ٣٥٠٠-٤٠٠٠ ميغاواط من الطاقة المتجددة قيد الإنتاج.
وأكد طرزطلب أنه بحلول نهاية الحكومة الرابعة عشرة، تم تحديد هدف ٣٠ ألف ميغاواط لتطوير الطاقات المتجددة، ومع رؤية ١٤٠٧، يبدو أننا سنحقق هذا الهدف بفضل المعدات المتوفرة، وإذا توفرت الموارد، فلا مشكلة.

البلدان يتجهان نحو تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية

إنشاء بوابة حدودية مشتركة وإطلاق خط بحري بين إيران وباكستان

تعتزم سلطات الجمارك في إيران وباكستان إنشاء بوابة حدودية مشتركة، خطوة من شأنها أن تسهّل التبادل التجاري بين البلدين وتفتح المجال أمام دور إيراني أكثر فعالية في مشاريع إقليمية كبرى مثل ممر الصين-باكستان وممر الترانزيت الأوراسي.
وتم التوقيع على اتفاقية إنشاء هذه البوابة خلال زيارة رئيس الجمهورية الدكتور مسعود بزشكيان إلى باكستان، وذلك بين حكومتي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية باكستان الإسلامية.

تعزيز التبادل وتقليص التوقفات الحدودية

خلال هذه الزيارة الرسمية، وُقّعت اتفاقية مهمة في مجال التجارة الخارجية والتعاون الحدودي، تقضي بإنشاء نقطة حدودية جمركية مشتركة بهدف تسهيل حركة البضائع، تقليص زمن الانتظار عند المعابر، وتعزيز التعاون الثنائي.
وقال فرود عسكري، مساعد وزير الاقتصاد رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية، والذي رافق رئيس الجمهورية في الزيارة: إن هذه الاتفاقية تهدف إلى فرض رقابة جمركية مشتركة، وتبادل التصريحات الجمركية إلكترونيًا، وتحسين الإجراءات الحدودية.

ميرجاوه-تفتان.. نقطة الإنطلاق

وفقًا للاتفاق، ستكون بوابة ميرجاوه-تفتان الحدودية الواقعة في محافظة سيستان وبلوشستان أول نقطة لتفعيل هذا التعاون، حيث تُعدّ من أكثر المعابر نشاطًا في التبادل التجاري بين البلدين.
وأوضح عسكري: إن «تنفيذ هذه الخطة سيؤدي بوضوح إلى تقليص طوابير الشاحنات والبضائع، والحد من عمليات التهريب والمخالفات الجمركية.»
يُشار إلى أن أكثر من ٧٠٪ من التبادل الرسمي بين إيران وباكستان يتم عبر معبر ميرجاوه؛ لكن التحديات اللوجستية ونقص التنسيق بين الإجراءات الجمركية شكّلت دائمًا عائقًا أمام انسياب التجارة.

زيادة الشفافية وتقليل الفساد

من أبرز نقاط الاتفاق التركيز على الشفافية ومكافحة الفساد في المعابر الحدودية. ويتضمن الاتفاق أيضًا التعاون الإداري المتبادل، وإنشاء بنية تحتية رقمية لتبادل البيانات التجارية؛ بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية وزيارات مشتركة لتعزيز التنسيق بين الجمارك.

تاريخ من التعاون الحدودي

يبلغ طول الحدود المشتركة بين إيران وباكستان أكثر من ٩٠٠ كيلومتر، وقد شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من المبادرات لتقوية التعاون، منها إنشاء الأسواق الحدودية، واتفاقيات التجارة التفضيلية، ومساعي لربط موانئ غوادر الباكستاني وتشابهار الإيراني ضمن ممرات نقل إقليمية.
في عام ٢٠٢٣، بلغ حجم التبادل التجاري الرسمي بين البلدين نحو ٢/٣ مليار دولار، شملت صادرات إيرانية من مواد بناء ومواد غذائية ووقود وسلع استهلاكية، مقابل واردات من باكستان مثل الفواكه والأرز والأدوية والملابس.

يرى الخبراء أنه إذا نجحت إيران في مواءمة بنيتها التحتية الجمركية والمعايير الفنية مع الدول المجاورة، فإن موقعها الجغرافي سيتيح لها الاستفادة من هذه الفرص الاستراتيجية

طريق الحرير الجديد وربط إيران بالصين

اللافت في توقيت هذا الاتفاق هو تزامنه مع مشروع «الحزام والطريق» الصيني الطموح. وتعمل بكين على تطوير شبكة نقل تمتد من ميناء غوادر الباكستاني إلى آسيا الوسطى والشرق الأوسط. وهنا، يمكن لإيران أن تلعب دورًا محوريًا كممر ترانزيت رئيسي عبر الحدود المشتركة مع باكستان.
وقد أشار رئيس بزشكيان، في تصريح له من إسلام آباد، إلى «إمكانية الانضمام إلى مشروع طريق الحرير الجديد الذي يربط الصين بباكستان، وتوسيع الربط من إيران إلى أوروبا.»
ويرى الخبراء أنه إذا نجحت إيران في مواءمة بنيتها التحتية الجمركية والمعايير الفنية مع الدول المجاورة، فإن موقعها الجغرافي سيتيح لها الاستفادة من هذه الفرص الاستراتيجية، لاسيما مع جوارها لكل من باكستان، أفغانستان، آسيا الوسطى، والصين.

من البنية التحتية إلى السياسة النقدية

رغم أهمية هذه الخطوة، إلا أن تنفيذها الفعّال يتطلب تلبية عدة شروط: تحسين البنية التحتية الجمركية والنقل البري في سيستان وبلوشستان، التي تعاني من نقص في التمويل. وتوحيد المعايير والإجراءات الجمركية بين البلدين، وهو ما يتطلب لجان فنية مشتركة. وتوفير الموارد المالية لتحديث التجهيزات وتسهيل أنشطة القطاع الخاص الإيراني. وحل مشكلات التسويات البنكية والقيود المالية، وهي من أبرز معوقات التجارة الثنائية.

خطوة إلى الأمام في التجارة الإقليمية

يمكن اعتبار توقيع هذه الاتفاقية إنجازًا بارزًا ضمن مساعي الحكومة الإيرانية لتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية، بما يتيح لإيران دورًا أكبر في المبادرات الإقليمية الحيوية مثل ممر الصين-باكستان والترانزيت الأوراسي؛ لكن لضمان نجاح هذه الخطوة، لابد من تنفيذ الاتفاقيات بشكل دقيق، ومواصلة المتابعة، وتمكين القطاع الخاص، والالتزام المتبادل ببنود التعاون المشترك.

إطلاق خط بحري بين البلدين

إلى ذلك، أصدرت وزارة الشؤون البحرية الباكستانية، الإثنين، أول ترخيص رسمي لتشغيل خط عبّارات دولي للركاب لشركة «سي كيرز».
ويسمح هذا الترخيص للشركة بإطلاق وتشغيل خطوط بحرية بين باكستان وإيران ودول مجلس تعاون الخليج الفارسي.
وكانت وسائل الإعلام الباكستانية قد أعلنت في يوليو من العام الماضي أن إطلاق خط بحري كان على جدول الأعمال لتسهيل سفر الزوار الباكستانيين إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
وصرح وزير الشؤون البحرية الباكستاني، محمد جنيد أنور شودري، بأن هذا الخط البحري الجديد سيتمتع بقدرة على نقل مئات الآلاف من الأشخاص سنويًا، وسيغطي بشكل خاص الزوار الإيرانيين والعراقيين والعمّال المهاجرين والسيّاح من دول الخليج الفارسي.
ووفقًا لهذا المسؤول الباكستاني، يُعدّ هذا القرار خطوة تاريخية، حيث سيوفر إطلاق هذا الخط الملاحي فرصًا واسعة لتعزيز الروابط الإقليمية، وتطوير السياحة الدينية، وتعزيز الاقتصاد من خلال الطرق البحرية.
وأضاف: «مع إطلاق هذا الخط، سينخفض الضغط على المعابر البرية، وستُخفّض تكاليف السفر مقارنةً بالنقل الجوي».
وستنطلق المرحلة الأولى من هذا الخط البحري من ميناءي كراتشي وغوادر. وسيُستخدم على هذا الخط سفن ركاب حديثة مزودة بوسائل السلامة والرعاية اللازمة لرحلة آمنة واقتصادية. كما سيعتمد تطوير المسارات وموانئ الوصول على الطلب والاتفاقيات الثنائية.
ووُضعت خطة إطلاق الخط البحري بين إيران وباكستان قبل عقد من الزمن.
يذكر أن رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مسعود بزشكيان، زار باكستان يومي السبت والأحد الماضيين بدعوة رسمية من رئيس الوزراء شهباز شريف. ووقّع كبار المسؤولين في إيران وباكستان، بحضور قادة البلدين، ١٢ وثيقة تعاون في مجالات متعددة شملت العلوم والتكنولوجيا، النقل والترانزيت، الاقتصاد والتجارة، السياحة والزراعة.

إضافة ١٥٠ هكتاراً للميناء لإحداث نقلة نوعية في أنشطته

تشغيل سفينة ركاب تابعة للقطاع الخاص في ميناء نوشهر

أكد المدير العام للموانئ والشؤون البحرية في مازندران (شمال البلاد) على ضرورة وجود سفينة بحرية مخصصة لتطوير الأنشطة السياحية، وقال: ستبدأ سفينة ركاب تابعة للقطاع الخاص أنشطتها في هذا الميناء خلال بضعة أشهر.
وأشار سعيد كياكجوري، في مؤتمر صحفي أمس الثلاثاء، إلى انخفاض عمليات التفريغ في موانئ منطقة بحر قزوين في ظل سياسات روسيا. وأضاف: سنّت روسيا قوانين تحظر تصدير الحبوب، خاصة الذرة، مما أدى إلى انخفاض حاد في نشاط الموانئ. وتابع: إن هذه القوانين أثرت على جميع موانئ بحر قزوين، فمنذ بداية هذا العام، انخفض نشاط التفريغ في ميناء نوشهر بنسبة ٣٢٪ مقارنة بالعام الماضي.
وفي إشارة إلى التراجع الحاد في نشاط الموانئ، صرّح كياكجوري: بالطبع، عاد نشاط الموانئ إلى طبيعته منذ ٢٠ يومًا، ومن المؤمل أن يُعوّض هذا التأخير بنهاية العام.
وتناول المدير العام للموانئ والشؤون البحرية في مازندران إجراءات الاستثمار في ميناء نوشهر، وقال: يُعدّ إنشاء مستودع بمساحة ١٠/٠٠٠ مترمربع بنسبة إنجاز ١٢٪ بمشاركة شريك تجاري واستثمار من القطاع الخاص، أحد الإجراءات التي ستُنفّذ بنهاية العام باستثمار قدره ٢٠٠ مليار تومان.
وصرح كياكجوري قائلاً: تبلغ المساحة الحالية لميناء نوشهر حوالي ٤٠ هكتارًا؛ ومع إضافة ١٥٠ هكتارًا، ستحدث نقلة نوعية في أنشطة الميناء. وأضاف: نُشير إلى تقدم مشروع طريق الوصول الرئيسي إلى ميناء نوشهر، ونُشير إلى أن نسبة الإنجاز في هذا المشروع تبلغ ٩٣٪.
واعتبر المدير العام لموانئ مازندران السياحة البحرية من أهم الإجراءات التي تتخذها الموانئ، وأشار إلى أن السفينة البحرية المخصصة تُعدّ أداة لتطوير الأنشطة السياحية؛ وفي هذا الصدد، تم شراء سفينة ركاب سياحية من قبل القطاع الخاص، وهي تخضع لإصلاحات دورية وستبدأ العمل في الأشهر القليلة المقبلة.
وأشار كياكجوري إلى تأثير انخفاض مستوى سطح البحر على الميناء وقطاع النقل البحري، وقال: في هذا الصدد، نتخذ الإجراءات اللازمة للحد من هذا الضرر، وقد يكون من الضروري إنشاء رصيف جديد على بُعد أمتار قليلة.